الأمم المتحدة S/2009/99

مجلس الأمن

Distr.: General
19 February 2009
Arabic
Original: English and Spanish

رسالة مؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه إليكم هذه الرسالة بصفتي رئيسا لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز بشأن طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار لائحة اتهام في حق فخامة رئيس السودان.

وبالنظر إلى أهمية الموضوع وضرورة بت المحكمة قريبا في الطلب المذكور، يشرفني أن أحيل إليكم طيه نسخة من القرار الذي توصل إليه بهذا الشأن المؤتمر الوزاري الخامس عشر لحركة عدم الانحياز، المنعقد في طهران بجمهورية إيران الإسلامية في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (انظر المرفق الأول).

وعلاوة على ذلك، أحيل إليكم طيه، بناء على الطلب المقدم إلي بهذا الشأن من ممثلي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، البيانات الصادرة حول هذا الموضوع عن هذه الهيئات التي تنتمي الدول الأعضاء فيها إلى حركة عدم الانحياز أيضا (انظر المرفقين الثاني والثالث).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها باعتبارها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أبيلاردو **مورينو**
السفير
الممثل الدائم لكوبا
رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز

260209 250209 09-24291 (A)

مرفقات الرسالة المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية]

الفقرات ذات الصلة بالموضوع من الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الخامس عشر لحركة عدم الانحياز

طهران، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨

٢٠٤ - كرر الوزراء تأكيد التزامهم بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

٢٠٥ - ولاحظ الوزراء بارتياح الجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة السودان والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة لإعادة تنشيط العملية السياسية المفضية إلى سلام دائم في دارفور. وأعربوا عن اقتناعهم بعدم وجوب اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يعرض للخطر الطبيعة الحساسة للعملية الجارية في السودان. وفي هذا السياق، أعرب الوزراء عن قلق بالغ إزاء الطلب الذي قدمه مؤخرا المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في حق فخامة رئيس جمهورية السودان، واعتبروا أن من شأن ذلك أن يقوض بشكل خطير الجهود الجارية بهدف تسهيل حل النزاع في دارفور على وجه السرعة وتعزيز السلام والمصالحة على المدى الطويل في السودان، وأن يفضي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار مع ما يترتب عليه من عواقب بعيدة الأثر بالنسبة إلى البلد والمنطقة. وعليه، قرروا دعم القيام بخطوات في الأمم المتحدة ومحافل أخرى بهدف نزع فتيل هذا الوضع المستجد والخطير ومنع تكراره.

المرفق الثاني

[الأصل: بالإنكليزية]

قرار بشأن طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار لائحة اتهام في حق رئيس جمهورية السودان

إن الجمعية،

١ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء إصدار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لائحة اتهام في حق فخامة السيد عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان؛

٢ - **تحذر** من أن تؤدي الموافقة على هذا الطلب، باعتبار الطبيعة الحساسة لعمليات السلام الجارية في السودان، إلى التقويض الخطير للجهود الجارية بهدف تسهيل حل النزاع في دارفور على وجه السرعة؛

٣ - **تؤيد** البيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الثاني والأربعين بعد المائة المنعقد بتاريخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، **وتحث** مجلس الأمن للأمم المتحدة على تأجيل الإجراءات التي شرعت فيها المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لأحكام المادة ١٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة، وبناء على الطلب الصادر عن مجلس السلام والأمن في اجتماعه الآنف الذكر؛

٤ - **تطلب** من المفوضية الأفريقية تنفيذ هذا القرار عن طريق إرسال وفد رفيع المستوى من الاتحاد الأفريقي لإجراء الاتصالات اللازمة مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

٥ - **تطلب أيضا** من المفوضية القيام بأسرع ما يمكن بعقد اجتماع للبلدان الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وذلك لتبادل وجهات النظر حول إجراءات المحكمة في أفريقيا، ولا سيما في ضوء الإجراءات المتخذة ضد شخصيات أفريقية، وتقديم توصيات بهذا الشأن تراعى فيها جميع العناصر ذات الصلة؛

٦ - **تكرر تأكيد** التزام الاتحاد الأفريقي الثابت، طبقا لقانونه التأسيسي، بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة في جميع أنحاء القارة؛

٧ - **تدين** الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في دارفور، **وتحث** على إلقاء القبض على مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة، **وتؤيد** القرار الصادر عن مجلس السلام والأمن

بإنشاء فريق رفيع المستوى للشخصيات البارزة برئاسة فخامة السيد ثابو مبيكي، الرئيس السابق لجمهورية جنوب أفريقيا، من أجل دراسة الوضع دراسة متعمقة وتقديم توصيات بشأن أفضل الطرق لمعالجة قضايا المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب من جهة، والمصالحة وطي صفحة الماضي من جهة أخرى، معالجة فعالة وشاملة؛

٨ - **تلاحظ** الخطوات التي اتخذتها جمهورية السودان للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، **وتكرر تأكيد** النداء الموجه من مختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي إلى حكومة السودان لاتخاذ تدابير فورية وملموسة من أجل التحقيق في الانتهاكات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، والاستفادة من توافر محامين مؤهلين ينتدبون من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، **وتهيب** في هذا الصدد بجميع الأطراف التقيد الصارم بقيم ومبادئ حقوق الإنسان.

المرفق الثالث

[الأصل: بالإنكليزية]

بيان صادر عن اللجنة الوزارية العربية – الأفريقية بشأن دارفور

الدوحة، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

بدعوة كريمة من دولة قطر، اجتمعت اللجنة الوزارية العربية – الأفريقية المعنية بتسوية أزمة دارفور في الدوحة بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس الوزراء والخارجية في دولة قطر، وبمشاركة معالي السيد جون بينغ، رئيس المفوضية الأفريقية، والسيد أحمد بن حلي، نائب أمين عام جامعة الدول العربية.

وشارك في الاجتماع معالي السادة وزراء خارجية وممثلي كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية وإريتريا وبوركينا فاسو وتشاد وتترانيا وجنوب أفريقيا والسنغال والكونغو – برازافيل ونيجيريا، وسعادة السيد أحمد بن عبد الله آل محمود، وزير الدولة للشؤون الخارجية، وسعادة السيد رمضان العمامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، وسعادة السيد جبريل باسولي، الوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وتدارس المشاركون التقرير المقدم من دولة قطر حول جهود واتصالات الفريق التوجيهي للجنة الوزارية العربية – الأفريقية واستمعوا باهتمام إلى كلمات رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ونائب أمين عام جامعة الدول العربية والوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حول الجهود والتدابير المتضافرة التي جرى الاضطلاع بها منذ اجتماع اللجنة الأول في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بهدف الإسراع بتسوية أزمة دارفور. وأعرب المشاركون عن تقديرهم البالغ لجهود وتدابير الفريق التوجيهي، وبخاصة التعاون والتنسيق الفعالان بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية لوضع حد لأزمة دارفور.

وبعد أن استعرضت اللجنة نتائج الجهود ومختلف المواقف المتعلقة بتسوية أزمة دارفور، فضلا عن التطورات الجارية والمستجدة، أكدت على ما يلي:

١ – توجيه الشكر والتقدير إلى دولة قطر على الدور الفاعل الذي تضطلع به وعلى جهودها لإنجاح محادثات السلام في دارفور.

٢ - مناشدة الأطراف السودانية كافة بالتجاوب مع الجهود المبذولة لعقد مباحثات سلام في أقرب وقت ممكن وتحمل مسؤولياتها من أجل تعزيز فرص تحقيق السلام بالسودان ككل وفتح الطريق أمام جهود إعادة البناء والإعمار.

٣ - دعم الجهود الحثيثة التي تقوم بها دولة قطر والوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبدء محادثات السلام في أقرب الآجال بالعاصمة القطرية الدوحة وحث جميع الأطراف على التجاوب مع هذه الجهود.

٤ - الترحيب بمبادرة أهل السودان والمواقف الإيجابية التي أبدتها بعض الحركات والفصائل المسلحة بدارفور تجاوبا مع مساعي السلام المبذولة.

٥ - الحث على زيادة تنسيق الجهود الإقليمية والدولية لتشجيع الحركات المترددة في الانضمام إلى مساعي السلام على التجاوب الايجابي مع هذه المساعي خدمة لمصلحة الوطن واستقراره وللإسراع بتهيئة البيئة المواتية للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية التي يعاني منها أهالي دارفور ووضع حد لمختلف الآثار المترتبة عليها.

٦ - تقدير الدور الإيجابي والفاعل لممثلي ومكونات المجتمع المدني بدارفور الرامية إلى تسهيل عقد مباحثات السلام وطي صفحة العنف والتناحر والمساعدة على رتق النسيج الاجتماعي لدارفور والتأكيد على الأهمية الكبرى للدفع قدما بالحوار بين أهالي دارفور.

٧ - متابعة جهود الحكومة السودانية لتسوية أزمة دارفور وتشجيعها على مواصلة الاضطلاع بهذه الجهود وفقا لتعهداتها وتفاهماتها مع الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٨ - التأكيد على الاتساق بين جهود تحقيق السلام وتحقيق العدالة وضرورة إيلاء الأهمية المطلقة لتحقيق السلام بين الأطراف السودانية المعنية بأزمة دارفور.

٩ - دعوة مجلس الأمن مجددا إلى إعمال المادة ١٦ من نظام روما الأساسي من أجل تأجيل الإجراءات الخاصة بجميع القضايا المرفوعة إلى المحكمة الجنائية الدولية بما يسمح بتعزيز فرص السلام والعدالة وتهيئة أفضل الظروف لبدء مباحثات السلام والتسوية الشاملة لأزمة دارفور في أقرب الآجال.

١٠ - تكليف وفد من دولة قطر والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية بالتوجه إلى نيويورك للعمل بالتنسيق مع الدول العربية والأفريقية الأعضاء بمجلس الأمن على حشد التأييد الدولي والإقليمي اللازم لدعم أهداف اللجنة المشار إليها وتعزيز فرص تحقيق السلام.

١١ - الترحيب بجهود وحنكة كل من معمر القذافي، القائد العظيم للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، في عقد مباحثات سلام بين حكومة السودان والحركات المسلحة بدارفور لحل الأزمة بهذه المنطقة، والتأكيد على ضرورة الاستفادة من هذه التجارب في محادثات الدوحة القادمة.

١٢ - الإعراب عن خالص الشكر وفائق التقدير لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، على جهوده الصادقة لتحقيق السلام في دارفور ورعايته الكريمة لاستضافة أعمال اللجنة الوزارية العربية - الأفريقية بالدوحة.

نشرة صحفية

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي يرحب بقرار الاتحاد الأفريقي حول السودان

أعرب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الأستاذ أكمل الدين إحسان أوغلو، عن تأييد المنظمة للقرار الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمته الأخير المنعقد في أديس أبابا لحشد الدعم الدولي من أجل تأجيل طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار لائحة اتهام في حق رئيس السودان.

وأكد الأمين العام على أن قرار الاتحاد الأفريقي مطابق لموقف منظمة المؤتمر الإسلامي الذي اتخذ في الاجتماع الوزاري الطارئ الذي عقدته اللجنة التنفيذية في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بجدة. وجاء في القرار أن إجراءات المحكمة الجنائية الدولية لا تمثل سابقة خطيرة فحسب، بل ستؤدي إلى الدخول في متاهات لا طائل من ورائها ومن شأنها تعقيد الوضع في دارفور، وحذر من العواقب الوخيمة التي قد تترتب على هذه الإجراءات.

ومن جهة أخرى، دعا الأستاذ إحسان أوغلو الحكومة السودانية وحركات التمرد إلى وضع حد للأعمال العدائية والعودة إلى طاولة المفاوضات لأن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق سلام دائم في منطقة دارفور. وناشد حركة العدل والمساواة الانسحاب من قرية المهاجرية بدون شروط مسبقة تفاديا لأي تصعيد في المنطقة.